الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية ودوره في الحفاظ على السلم المجتمعي

Moderate intellectual discourse among religious authorities and its role in maintaining societal peace

م. حسن خلف هاشم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

M. Hassan Khalaf Hashem
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

الملخص

يتركب مفهوم الخطاب الفكري المعتدل داخل الفكر الاسلامي وحركة المرجعية الدينية من عناصر تؤهله الى فرض نفسه داخل محاور التحولات الفكرية المستمرة، ومنها القدرة على الجمع بين المختلف فيه، وبين المرغوب والمرفوض. بتعبير أدق إن مفهوم الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية يحمل نزعات تقدمية في التعامل مع الكثير من الثنائيات، ويتبنى إصلاحية واضحة المعالم تهدف الى ترسيخ واقع المجتمع وصيرورته وكيانه ووحدته وبناءه وسلمه الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: (الخطاب، المرجعية الدينية، السلم المجتمعي، الوحدة الوطنية)

Summary

The concept of moderate intellectual discourse within Islamic thought and the movement of religious authority consists six elements that qualify it to impose itself within the axes of ongoing intellectual transformations, including the ability to combine what is disputed, and what is desired and rejected. More precisely, the concept of moderate intellectual discourse of the religious authority carries progressive tendencies in dealing with many dualities, and rejects a clearly defined reformist vision that aims to consolidate the reality of society, its becoming, formation, unity, structure, and social peace.

المقدمة:

يتركب مفهوم الخطاب الفكري المعتدل داخل الفكر الاسلامي وحركة المرجعية الدينية من عناصر تؤهله الى فرض نفسه داخل محور التحولات الفكرية المستمرة ومنها القدرة على الجمع بين المختلف فيه، وبين المرغوب والمرفوض. بمعنى أدق إن مفهوم الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية يحمل نزعات تقدمية في التعامل مع الكثير من الثنائيات، ويتبنى رؤية اصلاحية واضحة المعالم واهمها" العدل الاجتماعي"

من جانب آخر، فأن نجاح أو فشل أية تجربة فكرية تنموية يعتمد بالدرجة الاولى على ما تحققه تلك التجربة من عمليات بناء الانسان، ومدى تفاعله معها. وأن هذا التفاعل ينعكس بالضرورة على الطبيعة الشمولية لعملية التنمية التي من أهم ميادينها هو بيان حجم أو مستوى العلاقة الوظيفية بين الدين والحياة وأنعكاستها على نجاح أو فشل التجربة التنموية. لأن الرؤية الفلسفية للفكر المعتدل هو تمكين القوى الفكرية وخطابها من إنتاج مفهوم التوازن في المجتمع.

وعلى هذا الأساس ، فأن وجود المرجعية الدينية يجسد مرتكزا مهماً من مرتكزات اعتدال بسبب ثباتها بوجه الممارسات الضيقة التي تحاول تفكيك الأمة. كما إن من ثوابتها هو ايمانها بضرورة بناء علاقات انسانية داخل الأمة، وتوظيف هذه العلاقة لصالح الانسانية.

بالمقابل، لما كانت حركة الفكر المعتدل عند المرجعية الدينية تتجه نحو اقامة المشاريع الاصلاحية لاسيما فيما يخص مفهوم الدولة والمجتمع انطلاقاً من مفهومها ، وصيرورتهما، وتكوينهما وماهو متعارف عليه من استعمالاتهما في التفكير الفقهي للمدرسة الحوزوية. فقد شكلت المشاريع الاصلاحية حجر الزاوية داخل الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية لاسيما بعد افتقار الدولة والمجتمع الى ظروف التعايش السلمي بما يمثله الخطاب المعتدل من مفاهيم قائمه على اعتبارات دينيه وزمنية تؤدي الى تلاقي المجتمع، وتنظيم جودة الامر الذي جعل العديد من المتطلعين لحركة الفكر المعتدل بأن يتماثلوا تأثير الاطروحة الاصلاحية عند الخطاب الفكري المعتدل للمرجعية الدينية. والتي اخذت تؤثر في صياغة المشهد القائم واخذت تتحدد في اطار مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات ومحددات القدرة والتأثير ومن ثم الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التأثير على شكل تخطيطي يلبي متطلبات كل مرحلة . استناداً الى جذورها الفكرية المعتدلة.

اولاً: اهمية الدراسة:

تشكل الحياة الفكرية بكل مستوياتها المتعددة مؤشراً مهما لقياس النبض الفكري العام وتحديد الطابع الثقافي للمرجعية الدينية داخل الدولة والمجتمع. من جانب آخر، يعد الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية مصدراً مهماً من مصادر الوعي الفكري لما يمتلكه من نوعية ثقافية واضحة تهدف الى تعزيز الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي. أضف الى ذلك فأن تسليط الضوء هكذا ادبيات فكرية مهمة تمكن الباحث من أن يتخذها أداة ذات مغزى مهم لتقويم الفكر والثقافة خلال فترات مهمة من فترات الواقع القائم.

وتكمن أهمية الدراسة في انها تحاول أن تسلط الضوء على الجانب الثقافي للمرجعية الدينية وخطابها المعتدل كجزئية مهمة من جزيئات حركة المرجعية التي تحاول من خلالها الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي. وكيف استطاع هذا الخطاب من ان يتصدى للواقع المأزوم الذي اخذ ينجز البنية المجتمعية والسياسة داخل الواقع القائم باستمرار

ثانياً: اشكالية الدراسة: تدور اشكالية الدراسة حول كيفية صياغة مقتربات فكرية وثقافية داخل الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية وارتباط المؤسسة الدينية برؤية واضحة تعكس صورة الواقع العملي والعملي والثقافي لها عن طريق ادبياتها الاسلامية الفقهية والعقائدية وسعيها المستمر نحو تكامل ادوار الدولة والمجتمع عن طريق الخطاب الفكري المعتدل الذي تطرحه والذي يستهدف الوحدة والتكامل الاجتماعي. والى أي مدى يمكن أن يؤثر التطرف الديني في تهديد السلم المجتمعي والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تتبع أبعاد الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية داخل الدولة والمجتمع، وما أخذ يطرحه من طروحات معرفية خاصة تهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي.

رابعاً: هيكلية الدراسة

تكونت الدراسة من مقدمة ومبحثان وخاتمة، استهدفت المقدمة اعطاء نظرة عامة عن الموضوع واهميته واسباب اختياره وأمكانية بحثه تناول المبحث الاول وبقدر من التفصيل المطلوب لمحة مركز عن مفهوم الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية واهميته. وتابع المبحث الثاني منهجية الخطاب الفكري المعتدل وطروحاته في ودوره في الحفاظ على السلم المجتمعي. أما الخاتمة فتضمنت ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

خامساً: المنهجية:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي الذي يعتمد على استقراء الأحداث وتحليلها داخل حركة الدولة والمجتمع وذلك لكونه المنهج الذي يستجيب لمتطلبات البحث التاريخي أكثر من غيره.

المبحث الاول:

لمحة مركزه عن مفهوم الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية واهميته

يجسد وجود المرجعية الدينية مرتكزاً مهما للاعتدال بسبب ثباتها بوجه الممارسات الطائفية. كما إن من ثوابتها هو ايمانها بضرورة بناء علاقات انسانية مع ال مسلمين وغير المسلمين في العراق والبلاد الأخرى. وتوظيف هذه العلاقة لصالح الانسانية[١]،

ومن مزايا الاعتدال في الاسلام. ان الاسلام كدين هو تشريع لا يقوم على اساس العنصرية والانتماء العرقي. بل هو نتاج العمل المبني على فضيلة العدالة. وقد نظر الاسلام الى الاديان الأخرى نظرة المواطنة الكاملة الشروط والاهلية والانتماء للأرض والوطن وتعضد المرجعية الدينية رؤية الاعتدال مع الآخر حتى وأن كان مختلفاً هو استحضار تفاعل الرسول محمد(ص) مع المشركين بالتزام الحوار كأساس للتعامل مع الاخر[٢].

وترى المرجعية الدينية أنه لا يمكن عدَّ الاسلام خياراً يناقض الديمقراطية مفهوماً وآليات. بل أن هناك مساحات مشتركة يمكن الانطلاق منها والتحرك فيها. فالإسلام في خطابه المعتدل قد مبادئ لإقامة مجتمع متماسك وبناء الحياة الاجتماعية والسياسية الصحية المتماسكة استناداً الى مبدأ المشاركة وحركتها التجديدية. وملئ مناطق الفراغ حتى لا تغلق دائرة المواطنة وحركتها الاجتماعية وتستوعب التجارب الإنسانية[٣].

وأن الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية له دوراً مهماً في ابقاء باب التغيير مفتوحاً ليتوائم مع فوارق الزمان والمكان من خلال النظر الى المستقبل بفكر منفتح وعقل قادر الى التكيف مع متطلبات الزمان وحاجة المجتمع الى خطاب عادل يعمل على التصدي للعقول الفردية [٤]،

وأن من أهم أخلاقيات الخطاب الفكري المعتدل هو عدم اللعب في مشاعر العامة بما يخدم ايدلوجيات معينة، وأن اهم سمة من سمات المصدر والمنشأ للخطاب الفكري المعتدل هو أن يكون ربانياً يستمد مبادئه وقيمه من تعاليم الاسلام والسنة النبوية ، وان يكون سليماً وواضحاً ويهدف الى استيعاب الرؤى

(١) ليث عصام العبيدي، السيد محمد بحر العلوم من رواد الاعتدال الديني والسياسي،-" المعهد"، (مجلة) معهد المعلمين للدراسات العليا، مؤسسة بحر العلوم الخيرية، النجف الأشرف ، العراق، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص٦٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٢٧.

(٣) ساجد صبري نعمان، اهمية الخطاب الديني المعتدل وسبل الارتقاء به لبناء السلم الاجتماعي، - المؤتمر العلمي الدولي الثامن لقسم الدراسات السياسية- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، حزيران ،٢٠٢٥، ص٥٤٦.

(٤) ليث عصام العبيدي، المصدر السابق، ص٦٢٧ .

والحقائق التي من شأنها رفع قيمة المجتمع والعمل على تماسكه. ومن سماته ايضاً أن يساهم في تهدئة الازمات التي بسببها ينهار المجتمع والعرقية[١].

والخطاب الفكري المعتدل هو عمل سلوكي أو تصرف يكون الباعث عليه هو الانتماء الى دين معين سواءاً أكان الخطاب خطاباً مسموعاً أو مكتوباً أو كان ممارسة عملية. وكذلك فالخطاب المعتدل هو ما يصدر عن علماء الدين من أقوال أو نصائح أو مواقف تشمل قضايا العصر ويكون مستندهم الى الدين الذين يؤمنون به. وينحصر كذلك المعنى في مجمل التعريفات حول السعي الى نشر الدين عقيدة وشريعة واخلاقاً ومعاملات وبذلك الجهد الاوسع في ذلك لتعليم الناس ما ينفعهم[٢].

والخطاب المعتدل الفعال هو الخطاب الذي يمكن المجتمع من تحقيق اهدافه، وهو أفضل طريقه يمكن للمجتمع والدولة من استعمالها كوسيلة لمعالجة الانحرافات التي تعاني منها المجتمعات سواء كانت فكرية أو عقائدية أو اجتماعية و سياسية، وهو أحد اهم عوامل التغيير في المجتمع لأنه يمتلك العدالة وهي أساس الحياة الخاصة بترتيب البناء الاجتماعي عن طريق الق واعد الصالحة التي يسير عليها الخطاب المعتدل وأسسه المعتدلة. ومن هنا تبرز أهمية عملية التغيير التي يتم من خلالها العمل على تبيان المكاسب المهمة[٣].

من جهة أخرى، لا يمكن لأي حوار ايجابي يراد له النجاح أن ينطلق من مبادئ البحث عن الحقيقة من وجهة نظره ووجهته نظر الطرف الآخر، وكذلك فأن للحوار قواعد وشرط وضوابط لابد من الالتزام بها في تحديد المفاهيم الاساسية وصولاً الى حل النزاع بشكل مقنع ، إذ أن الشرط الاساسي للخطاب هو أن يكون هناك روحاً للتسامح مع جميع الأطراف الممثلة، لأن التسامح يمثل الشرط الاساسي والمفتاح المهم للتخلص من الخلافات وكذلك يمثل الركن الهادئ للسلام الاجتماعي, لأنه يؤدي الى الاندماج الذي يعني التكامل والتلاحم الوطني بين ابناء الشعب، وأن أهم ما في الاندماج هو الوصول الى الاندماج الاجتماعي بكل أشكاله حتى تكون مناقضه لمعاني العزلة والصراع والتصادم والانقسام لأن الاندماج الاجتماعي والتغيير الاجتماعي نحو الافضل هو ظاهره طبيعية تخضع لها نواميس الطبيعة من خلال العلاقات والتفاعلات

---

[١] ساجد صبري نعمان ، المصدر السابق، ص٥٤٧.

[٢].

[٣] كريم شغيدل، ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في العراق، مجموعة باحثين، الأسباب والآثار السلبية على بنية المجتمع المواطنة رؤية في اشكاليات البناء والاندماج الاجتماعي، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص٥٦-٥٧.

والتبادلات الاجتماعية سواء في بنائه أو وظائفه وعلى هذا النحو فهو ينصب على معنى التركيب الاجتماعي وبنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية [١].

المبحث الثاني

منهجية الخطاب الفكري المعتدل ودوره في الحفاظ على السلم الاجتماعي

شكلت الجماعات الثقافية(الدينية والاثنية والمذهبية) تاريخياً التكوينات الرئيسية للتركيب السكاني في المجتمع العراقي. وكانت بمثابة الإطار الأوسع الذي ضم تلك الجماعات. والتي حملت خصائص ثقافية وفكرية وأنتجت تراثاً وتقاليداً تميزت بها. أدت بالتالي الى قيام علاقات عامة حددت نوع وطريقة التعامل[٢].

من جهة أخرى، فأن تلك الاوضاع كانت قد عبرت عن واقع تاريخي لعبت فيه القيادات الدينية دوراً كبيراً في تحريك الواقع وما رافقه من أحداث وتطورات فكرية واسعة مكنهم من تبؤ الموقع الابوي لأنها مثلت الارتباط العضوي بين المرجعية والمجتمع[٣].

على صعيد أخر، فأن عملية تحول التفكير في المفاهيم الفكرية والسياسية والاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً في السياقات الدينية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع. وأن عملية فصل المفهوم الاجتماعي عن بعضه كتنظيم بشري ومعنى كلامي كان أخذ مأخذاً واسعاً داخل فكر المرجعية الدينية ونظرياتها الاجتماعية والسياسية[٤].

ونتيجة لذلك، فقد اسهمت التنقلات النوعية التي حملت المفاهيم الفكرية التي تدعوا الى الحياة المتماسكة في العمل على تثبيت التربة المجتمعية وتقليص المسافة العقدية التي تماثل على جوانبها المتعددة البقاء تحت واقع النظم الاستبدادية والتفرقة[٥].

وأمام ذلك الواقع، مكنت الخطابات الفكرية المعتدلة عند المرجعية الدينية من ايقاظ روح المجتمع، وروح الحركة الاسلامية ومشاريعها الاصلاحية، وأثرت تأثيراً كبيراً على التفكير داخل المدرسة الفقهية للمرجعية لاسيما في قضايا المشروعية الاجتماعية والسياسية وتداول السلطة ونمط الدولة وغير ذلك من الاستفهامات

[١] سرحان العباسي، قيم التسامح ضمانة للتعايش في المجتمع، مجموعة باحثين، رؤية في اشكاليات البناء والاندماج الاجتماعي، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص٣٤..

[٢] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مج١، ط١، دار الرافدين للطباعة، لبنان، ٢٠٠٨، ص٤٠.

[٣] على المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة(١٧٩٨-١٩١٤) بيروت، ١٩٨٠، ص٢١٤.

[٤] عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف الاشرف ،، سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب،" المعهد"،(مجلة) ، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، العدد٧، ٢٠١٥،ص٦٩-٧٠.

[٥] عبد الجبار الرفاعي، المصدر السابق، ص٧٠.

التي أوقدت التفكير في كل تلك القضايا، كما قاد ذلك التفكير الى الانخراط في مجال هيمنَّ على القضاء المعرفي للأمة. بدرجة بدأ فيها المجامع يأخذ بالتعاطي مع تلك الافكار والجدليات التي أخذت تشعل روح المجتمع. مما اسهم في ايجاد ارضية واسعة للوعي الفكري كخطوة أولى في سلسلة المشروع الاصلاحي عند الخطاب الفكري المعتدل للمرجعية الدينية[١].

وعلى صعيد آخر أدت التطورات الفكرية والسياسية التي اخذت تجتاح الواقع الاجتماعي والسياسي لاسيما مع بداية القرن العشرين والتي تبنت الأفكار الدستورية التي تبني رؤية فكرية عند المرجعية الدينية وخطابها المعتدل على نحو أصبح فيه النص الفكري والسياسي عند المرجعية مشحوناً برؤى واهداف ديمقراطية لها فلسفتها ونمطها في بناء الدولة والمجتمع، ولها القدرة على المقاربة أمام الواقع وتأمين الغطاء الشرعي الاسلامي والمدني بما يسمح المجتمع المشروعية من التماسك وقراءة واقعة بلغة فكرية تعمل على اكتشاف آفاق المشروع الاصلاحي للوحدة الوطنية[٢].

ومما لاشك فيه، فقد كان من نتائج تلك الترجمة الفكرية للخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية هو ذلك اللقاء الذي اخذ يتعاضد تحت مفهوم" نظرية التغيير "[٣].

ومن أجل تسليط الضوء على الجوانب المختلفة التي تحركت على اساس المرجعية الدينية لابد من الاشارة الى أن حركة المرجعية وخطابها المعتدل تحرك في اتجاهين رئيسيين هما " الدولة" و" المجتمع" ، ولما كان الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية يؤمن بالقيمة الاساسية لمفهوم الاصلاح الذي يقع تحته عناوين " المواطنة" و" السلم المجتمعي"

و" الوحدة الوطنية" و" التماسك" ويذهب الى وضع حد للأوضاع المتطرفة ، ويؤمن بأن الهدف من حركته هو تغيير الواقع الشمولي والمستبد والمتعصب والطائفي الى الافضل. فقد دعى المرجع السيد محمد كامل الخراساني الذي يعد واحداً من ابرز المراجع الدينية والمصلحين في النجف الأشراف الى قيام النظم الدستورية واتباعها والعمل على بيان مفهوم الديمقراطية التي تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعزز السلم المجتمعي إذا ما وضعت في موضعها الصحيح. والعمل على تبني حرية العمل الفكري والعمل على تحقيق

(١) حسن خلف هاشم العلاق، المشروع الاصلاحي عند النظرية الاسلامية وأثره على الواقع السياسي العراقي ١٩١٤-١٩٢٠،-" مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٥، المجلد١، ٢٠٢٣، ص١٦.

(٢) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، حركة التيار الاسلامي النجفي ١٩٠٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص٤٢-٤٣.

(٣)عبد الجبار الرفاعي، المصدر السابق، ص٨١ .

الادارة اللامركزية في العراق. والتوجه الى بناء وتأسيس دولة عراقية لها خصائصها الاجتماعية والسياسية بعيداً عن هيمنة السلطة الشمولية العثمانية[١].

وعلى هذا الاساس، قاد ذلك التفكير المتبادل بين الامة ومراجعها الى العمل على استثمار مكونات الخطاب الفكري المعتدل وأحكامه الفقهية والعقائدية في تعبئة الشعب داخل روح الشريعة الاسلامية والسنة النبوية والتراث من أجل تشكيل رؤية واضحة باتجاه الدولة الدستورية وضمان مفهوم " المواطنة" و" السلم المجتمعي" ونبذ التعصب والطائفية[٢].

وأمام كل ما تقدم ، كان ذلك التحرك الممنهج قد حصد ثماره بعدما توحد العراقيون أمام الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤ ، بعد صدور فتاوى المرجعية الدينية الخاصة بالجهاد ضد المحتل. وأن هذا المغزى الذي حملته تلك الفتاوى يعد تعبيراً عن اظهار مدى ادراك المرجعية الدينية وخطابها المعتدل في تقديم اولويات الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي والتعالي عن الطائفية والمذهبية وغيرها[٣].

ثم استمرت حركة اصطفاف الشعب برعاية المرجعية الدينة وخطابها المعتدل في تنظيم واقعها الذي يستهدف تأسيس دولة عراقية ترعى مصالح الشعب ووحدته، والتي افرزتها ثورة العشرين التي لامست التعبير الأمثل لمفهوم الخطاب الفكري المعتدل وتطلعاته الوطنية والذي أنتهى بتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ كواحدة من أهم جزئيات الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية وأشر الى المفهوم والمعنى في تحديث الفكر الاجتماعي والسياسي. وتبلور مرتكزان مفهوم السلم المجتمعي عبر توظيف المكتسبات المهمة داخل المجتمع الى الحد الذي أصبح فيه السلم المجتمعي والوحدة الوطنية هاجساً نخبوياً وجماهيرياً[٤].

ومن الجدير بالملاحظة، أن التحولات الفكرية والسياسية التي شهدها العهد الملكي بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ومحاولات خرق المنظومة الاجتماعية عن طريق الافكار والطروحات والتيارات والاحزاب التي شهدها الواقع الملكي العراقي، وكذلك الطائفية السياسية التي رافقت المناخ الاجتماعي العراقي؛ ولأن

[١] عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.
[٢] حسن خلف هاشم العلاق، المصدر السابق، ص١٨.
[٣] لقاء جمعة عبد الحسن الطائي، التيارات الدينية الاصلاحية أبان الدولة العثمانية وأثرها على المجتمع العراقي ١٨٧٦-١٩١٨،" مجلة كلية التربية"،(مجلة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد٤، ٢٠٢١، ص٨٣.
[٤] صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢، بيروت، ٢٠١١، ص٨١.

الاتجاهات العامة في العراق لم تكن مهيأة لقبول المفهوم الوطني والتغيير الإيجابي لصالح المجتمع والدولة، وحتى داخل التركيبة المجتمعية والسياسية، فقد عملت المرجعية الدينية عن طريق خطابها الفكري المعتدل بالتصدي لكل مامن شأنه أن يفكك السلم المجتمعي[١].

وتكشف التحذيرات التي وجهتها المرجعية الدينية العليا المتمثلة بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الحكومة العراقية في ثلاثينيات القرن العرشين مستوى الاحتقان والغضب المكبوت الذي ساد الوسط الشعبي، بسبب ما وصلت اليه الأوضاع العامة في البلاد. وحذرت مرجعية كاشف الغطاء آنذاك عن ثورة عارمة ستقلب الاوضاع رأساً على عقب.

ومما لاشك فيه، فأن تحذيرات مرجعية كاشف الغطاء وخطابها الفكري المعتدل لم تكن وليدة لقاءات بالقيادات السياسية، بل جاءت نتيجة استقراء دقيق لحركة المجتمع والمعاناة التي شهدتها التركيبة المجتمعية، وحتى المؤتمر الذي عقدته المرجعية الدينة عام ١٩٣٥ والذي سمي " مؤتمر" النجف" كان لحل عقد الطائفية السياسية التي عانى منها المجتمع آنذاك[٢].

التفتت المرجعية الدينية الى أن الاستبداد الداخلي ليس أقل خطراً على الامة من التحديات الخاصة، لذلك استمرت لديها فكرة الاصلاح وتثبيت السلم المجتمعي وإقامة النظام الامثل للتماسك الاجتماعي[٣].

واستكمالاً لأبعاد الصورة، فقد عادت المرجعية الدينية لتحتج وبمختلف الطرف على اساليب العنف الذي استخدمه النظام السياسي العراقي بعد ١٩٥٨ ضد المد الشيوعي. فاستنكرت وأشاعت عن طريق وكلائها والمساجد وتنظيم الاعتصامات وخطب الجُمع، ومنها أرسال السيد محسن الحكيم وفوداً الى الحكومة يدعوا الى ضرورة ايقاف العنف ضد الشيوعيين مما أدى الى تدهور العلاقة بين المرجعية والحكومة على الرغم من خلافها العقائدي مع الشيوعيين، وفي الحقيقة، فأن هدف المرجعية هو تعبئة الامة وإخراجها من حالة العزلة المذهبية والدينية والطائفية الى أجواء المشاركة في الرأي على أن يكون الهدف الاول هو الأساس لإقامة العدل الاسلامي عن طريق التدرج

[١] المصدر نفسه، ص٨٧.
[٢] المصدر نفسه، ص١١٣.
[٣] المصدر نفسه، ص١٠٣.

العملي وتأسيس قاعدة قوية وشرعية فاختارت المجتمع كأساس للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والسلم المجتمعي[١].

من جانب آخر، عرضت مرجعية السيد محسن الحكيم على نظام ما بعد ١٩٦٣ وصايا وإرشادات بشؤون المجتمع وشكلت لجنة لتقديم مطالبها الخاصة بمعالجة التشريعات التي تفرق بين المجتمع الى الحكومة العراقية ومنها اصلاح المناهج الدراسية، وإصلاح الاوقاف، ومتابعة أجهزة الاعلام الحكومي ومنع استخدامها للتفرقة بين المجتمع. مؤكدة على ان أبناء المجتمع كلهم أخزة وأن من أفضل الطرق للتعايش السلمي هو سنَّ القوانين العادلة[٢].

واعتبرت المرجعية الدينية, أن قضية الاكراد قضية شعب ووطن وأخوة في البلاد. ولم تشترك في اية خطوة ضد الاكراد بل أفتتت مرجعية السيد محسن الحكيم " بعدم جواز قتال الاكراد" وقد سببت تلك الفتوى صدى واسع كأن محط اعتزاز للجميع لأنها سعت الى تثبيت واقع المجتمع والسلم المجتمعي والوحدة الوطنية[٣].

بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ أصيبت الدولة العراقية بخلل كبير في تركيبتها السياسية والاجتماعية بعدما تبنى ذلك الاحتلال تفكيك المنظمة السياسية والمنظومة الاجتماعية وصولاً الى حل كل المؤسسات وابدالها بمجاميع من القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الخاصة بالبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعمل على التحكم بكل مفاصل الدولة بعد٢٠٠٣ عن طريق مستشارين امريكان للعمل بصفة حكومة الظل للإدارة العراقية[٤].

ومن جهة أخرى، بدأ الاحتلال يسعى الى تقسيم العراق الى ثالوث سياسي واجتماعي هو الشيعة والسنة والاكراد فضلاً عن اقليات دينية ومذهبية أخرى، واستمروا بالتعامل مع تلك التقسيمات حسب مصالحهم وضمن التقسيم الديني والمذهبي والقومي وصولاً الى تقسيم المقسم وتجزئة المجزء. وبالتالي العمل على تمزيق الهوية الوطنية الجامعة[٥].

---

[١] صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق. أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف ١٩٥٨-١٩٩٢، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٥٨.

[٢] " الموسم" ، (مجلة)، اكاديمية الكوفة، هولندا، العدد ٣٧-٣٨ ،١٩٩٨، ص٢٩١-٢٩٤.

[٣] وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٦٤-١٩٧٠، ط١، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٥٧.

[٤] عبد الحسين شعبان ، صراع أم جدل الهويات في العراق،-" المستقبل العربي" ،(مجلة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٩، ٢٠٠٩، ص٤.

[٥] المصدر نفسه، ص١٤٣.

ثم أخذت تعلن تصريحاً أو تلميحاً بتقوية الهويات الفرعية على حساب الهوية الجامعة. وبدأت عند ذلك تظهر مشاريع التقسيم الواحدة تلو الأخرى، مما أدى الى ادخال العراق في فوضى الطائفية السياسية والاجتماعية[١].

وأمام تلك الصيرورة المعقدة من الأزمات بدأ موقف المرجعية الدينية يتبلور في توجيه خطاباً معتدلاً يساوي بين العراقيين ويجمعهم تحت هوية واحدة. لذلك شخصن بأن القوات الامريكية هي قوات احتلال وأنها لا توافق على وجود الاحتلال ودعت الشعب بالوقوف جنباً الى جنب[٢].

بالمهمة نفسها، ردت المرجعية الدينية من خلالها خطاباتها الفكرية المعتدلة على أنها تشعر بقلق شديد تجاه الأهداف الامريكية وترى أن يفسح المجال للعراقيين بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل اجنبي.

وأمام ذلك الواقع، بدأت تتبلور في العراق توترات شديدة تميزها ثلاث طبقات من التعقيد، الأولى تمثلت في نضوج الازمة السياسية والاجتماعية الداخلية في مختلف جوانبها، والثانية في جوهر البعد الاقليمي البالغ التعقيد وتفاعله مع الاوجه الداخلية للأزمة في العراق، والثالثة هي التفاعلات الدولية الملازمة لموقع العراق في المنطقة. لاسيما وقد رافق كل ذلك فتاوى التكفير المتعددة والتركيز على ضرب الاقليات الدينية لتهديم الوحدة الوطنية، ولذلك تعرضت الاقليات الدينية الى انتهاكات واسع لحقوقهم عن طريق القتل والعنف والخطف، وأخذت اعمال العنف تتزايد ضدهم مما جعلهم يهاجرون خارج العراق[٣].

كان أمراً طبيعياً أن تشكل تلك الاعمال تحدياً للواقع العراقي والسلم المجتمعي وبالطبع فأن اساليب القسوة التي عانت منها البلاد كانت قد أدن بالنتيجة الى التعاطي المرجعي معها ومساندتها لأن أزمة وجود أديان ومذاهب فحسب، بل كانت أزمة شاملة لكل من يمثله اسم المواطنة العراقية، لاسيما وأن المجتمع العراقي وجد نفسه محاصراً بين العنف الدموي والعنف السياسي والعنف الثقافي القائم على التمييز، الامر الذي يفكك احساسهم بوجود وطم يعدون أنفسهم من سكانه الاصليين[٤].

(١) سعد سلوم، المسيحون في العراق، قراءة في الوجود والتحديات الراهنة –" نشرة الرأي الاخر"، وحدة البحوث ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص٣٧.

(٢) محمد الغروي، المرجعية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٥، ص١١٦-١١٧.

(٣) مختار لاماني، الاقليات في العراق- الضحية الاخرى،-" المستقبل العربي" ،(مجلة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٩، السنة ٣٢ ،٢٠٠٩ ، ص١٠.

(٤) محمد الغروي، المصدر السابق، ص١٢١.

وعلى وفق ما تقدم ، تصدت المرجعية الدينية عن طريق خطابها الفكري المعتدل وانطلاقا من مسؤولياتها الشرعية والوطنية وأصدرت فتواها المباركة الخاصة" بحرمة الدم العراقي" وبكل اديانه ومذاهبه وطوائفه ، ومن هنا مارست المرجعية الدينية عملية العلاج المبكر لتلك التداعيات للحفاظ على النسيج الاجتماعي والسلم المجتمعي من محاولات التفتيت[١].

أخذ الخطاب الفكري المعتدل يشق طريقه في الواقع العراقي، حيث بدأت المرجعية الدينية تدفع باتجاه المشاركة السياسية التي ترتبط بصورة وثيقة في عملية بناء الهوية الوطنية الجامعة لكونها أهم مرتكزات النظام الديمقراطي القائم على اساس العدالة في اطار مجتمع مدني حديث ودولة تجمع ابناءها في هوية واحدة [٢].

ومن هنا. أخذت المرجعية الدينية وخطابها الفكري المعتدل تبعث رسائل اطمئنان الى كل اطياف الشعب العراقي وعندما سئلت المرجعية الدينية عن شكل الحكم في العراق أجابت في" إن شكل العراق ونظام الحكم يحدده الشعب" عن طريق انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله داخل مجلس تأسيسي ينوي عن الشعب، وأكدت على نظام الحكم الجديد يفترض أن يحترم الدين الاسلامي، وأن تكون الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية لكل ابناء الشعب العراقي من الركائز الاساسية للدستور العراقي. وفي ضوء تلك المعطيات كان خطاب المرجعية الدينية الفكري المعتدل وحركته العملية هو حركة المرجعية المعنية بحقوق ابناء الشعب الامر الذي اكسبها الكثير من التقدير والاحترام، وعلى ذلك الاساس، ارادت المرجعية الدينية وخطابها الفكري المعتدل من أن تحقق مبدأ التوازن بين الشعب وبين الحاكم والمحكوم، وتوزيع السلطات منعاً للتفرد بالسلطة والاستبداد السياسي. بمعنى ادق أن خطاب المرجعية اراد أن يجسد أطروحة شكل الدولة العصرية مع تأصيلها الاسلامي[٣].

ونتيجة لذلك، لم يكن بمقدور أحد من أن يتجاوز المرجعية الدينية واعتباراتها الدينية المبنية على الشرعية. لذلك وجد الجميع في المرجعية الدينية هي التجزئة الأكثر اتساعاً للواقع المأزوم ووفق رؤيتها الفقهية [٤].

[١] محمد الغروي، المصدر السابق، ص١٢٧.
[٢] حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، في كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، تقديم: جابر حبيب جابر، دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف، ٢٠٠٩، ص٩٧.
[٣] محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف ، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص١٨.
[٤] حيدر نزار السيد سلمان ، المصدر السابق، ص١٠١.

وبعد أن تمكنت تنظيمات (داعش) من السيطرة على مناطق العراق الغربية أولاً، وأباحت دماء ابناءها وانتهاك حرماتهم تمكنت المرجعية الدينية ووفق رؤيتها العميقة وقراءتها الدقيقة لطبيعة المشهد الامني وتشخيص الخلل الذي أصاب الواقع العراقي، لذلك اصدرت فتواها المباركة في ١٣ حزيران ٢٠١٤ الخاصة " بالجهاد الكفائي" التي نصت على " أن العراق وشعبه يواجه تحدياً خطيراً ، وأن الارهابيين لا يهدفون السيطرة على بعض المحافظات، بل يستهدفون كل العراق والعراقيين. ولذلك فأن التصدي لهم ومواجهتهم هي مسؤولية الجميع ولا تختص بدين دون آخر أو طائفة دون أخرى أو بطرف دون آخر.[١].

وعلى هذا الاساس، رسمت الفتوى خارطة الطريق لتوجيه مسار العمل في ادارة المواجهة من خلال وضع الاليات والخطط التنفيذية وسلسة النصائح والارشادات المتتالية، وارتباط المتطوعين بالمؤسسة العسكرية العراقية التي لها حدودها وانظمتها في مصادرة الحقوق والتضحيات لأبناء الشعب العراقي[٢].

وعلى صعيد آخر طالبت المرجعية بأن يتوحد العراقيون وجميع الأطراف المشاركة في الحرب تحت راية العراق حفاظاً على اثارة المخاوف عند البعض كالأقليات الدينية وغيرها وعند امعان النظر في نصوص الفتوى وخطابها المعتدل والتعليمات اللاحقة بها نجد أنها خلت من أي عنوان طائفي سواء في لغة الخطاب أو المخاطب أو الدوافع أو الغايات كخطاب فكري معتدل يسعى الى الحفاظ على السلم المجتمعي ويثبت الوحدة الوطنية[٣].

وعلى هذا الاساس، جاءت الأشادات من عموم البلاد دولاً وشعوباً ومسؤولين ومنظمات في ان الفتوى كانت العلاج الناجح لقضية وطن ومجتمع وسلم ومواطنة لأنها خرجت من بعدها العقائدي الى البعد الوطني. مما ولد شعوراً وتقارباً اجتماعياً بين مكونات الشعب الذي طالما انتابته المخاوف من الذوبان بالهويات الفرعية[٤].

وبذلك أكد أمير الطائفة الايزيدية في العالم" أن موقف المرجعية الدينية وخطابها الفكري المعتدل قمة في الانسانية ولم نكن نتصور ذلك التعاطي الذي مثل أسمى وأنبل القيم الانسانية بالتعامل مع قضايا المجتمع والسلام الاهلي والمجتمعي[٥].

---

[١] حامد الخفاف، النصوص الصادرة من مكتب سماحة السيد السيستاني، بيروت، ٢٠١٤، ص٣٣.
[٢] محمد الغروي، المصدر السابق، ص١٣١.
[٣] حامد الخفاف، المصدر السابق، ص٣٧.
[٤] " الموقف السياسي"،(مجلة) ، العتبة الحسينية المقدسة، ديوان الوقف الشيعي، العراق، العدد ٢ ، ٢٠١٥، ص٤٤.
[٥] المصدر نفسه، ص٥٥.

أما المسيحين فقد أكدوا للعالم" أن المرجعية الدينية وخطابها الفكري المعتدل هي منهج للسلام بكل جدارة، وأن المسيحون سيبقون الى جانب المسلمين في التعايش، وأن الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية قد حفظ وحدة الشعب، ودفع الظلم عن مكونات المجتمع، وقد نزع هذا الخطاب الفكري فتيل الازمات السياسية والاجتماعية. فضلاً عن الصحف العالمية التي اشارت الى أن المرجعية جسدت الرغبة في ابقاء العراق موحداً وحافظت على السلم المجتمعي[١].

مما سبق يبدو واضحاً، أن مفهوم الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية ومفهوم الدولة والمجتمع يرتكز على مطالب الحجرية واعتبار الدولة حاضنة للحريات والقوانين محددات اجرائية، ولذلك أولى الخطاب الفكري المعتدل اهتماماً كبيراً لأهداف وتطلعات المجتمع العراقي والدعوة الى سيادة الدولة والسلم المجتمعي ومحاربة الافكار المتطرفة، والمرجعية هنا تتعامل مع نمط الدولة الوطنية التي لم يؤسس لها الاجتهاد الفقهي، بل هي آلية تستدعيها لأجل الدعم والأشراف الاخلاقي، والمرجعية وخطابها الفكري المعتدل من جانبها تحمي التجربة الوطنية وصيانة حقوق الشعب ، والعمل على شرعية الدول والمجتمع، وبناء السلم المجتمعي للعراق وأهله [٢].

الخاتمة والتوصيات:

مما سبق يبدو واضحاً، إن الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية وعلى الرغم من تماثله مع الواقع الاجتماعي والسياسي القائم باستمرار والذي رافقه طوعاً أو كرهاً كان قد شكل مقدمة مهمة وواضحة في ضرورة تحريك الواقع الاجتماعي في الاتجاه الصحيح. والعمل على مواجهة التطرف وخطاباته المتعددة التي اخذت تفتك بالمنظومة المجتمعية. حتى يتم تأسيس أرضيه واسعة واعية مثقفه تستطيع أن تحتوي جزيئات الواقع المتبقية وهو ما جعل مشروع الخطاب الفكري المعتدل يؤدي دوراً أكبر تمثل في القدرة على جمع اطياف الشعب العراقي داخل هويته الوطنية والحفاظ على سلمه الاجتماعي.

وعلى الرغم من بعض الاختلالات التي رافقت حركة الخطاب الفكري المعتدل بسبب القوى الفكرية المتطرفة، إلا إن مشروعه الاصلاحي يعد حالة متقدمة في مقاييس الزمان والمكان الذي طالما هيمن عليه البناء الاجتماعي لقوى ما قبل الدولة كالطائفية وغيرها.

[١] المصدر نفسه، ص٧٣.
[٢] حيدر نزار السيد سلمان، المصدر السابق، ص٣٦.

التوصيات:

١- أننا بحاجة الى خطاب معتدل يؤكد على ضرورة التفاعل الإيجابي مع الآخر بمعنى التعامل السليم مع أفراد المجتمع من خلال تفهم الآراء والافكار بعيداً عن الانغلاق الذاتي الذي لا يحترم السلم الاجتماعي.

٢- العمل على تجديد الرؤية والفكر بكل ما من شأنه أن يعمل على تطوير الخطاب حتى يلاقي أذاناً صاغية تساهم في كسر شبح الطائفية والتطرف.

٣- على القوى السياسية والمجتمعية أن تسترشد بماهية الخطاب الفكري المعتدل عند المرجعية الدينية واهميته في توحيد الامة والشعب والحفاظ على السلم الاجتماعي.

٤- على الفعاليات الاجتماعية كالمجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية من عشائر وغيرها أن تتلاقح مع فكر الخطاب المعتدل عند المرجعية الدينية لأنها صمام الامان، وكونها تمثل قوى روحية محترمة تحافظ على وحدة الأمن وسلمها الاجتماعي.

٥- لابأس بأن تتفاعل السلطة القضائية مع الفكر المعتدل لخطاب المرجعية الدينية وتلتقف منه الركائز القضائية والقانونية وتوظيفها مع الانظمة والقوانين المدنية بسبب عدالة الفكر المعتدل عند المرجعية الدينية.

٦- العمل على ادخال المفاهيم الفكرية والخطاب المعتدل داخل بيئة التربية والتعليم لما يمتلكه الخطاب المعتدل من منهجية علمية قائمة على اسس تكوين دولة ومجتمع متماسك.

قائمة المصادر:

اولا:- الكتب العربية:

١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة من مكتب سماحة السيد السيستاني، بيروت، ٢٠١٤.

٢- حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، في كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، تقديم: جابر حبيب جابر، دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

٣- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مج١، ط١، دار الرافدين للطباعة، لبنان، ٢٠٠٨.

٤- على المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة(١٧٩٨-١٩١٤) بيروت، ١٩٨٠.

٥- كريم شغيدل، ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في العراق، مجموعة باحثين، الأسباب والآثار السلبية على بنية المجتمع المواطنة رؤية في اشكاليات البناء والاندماج الاجتماعي، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١٣.

٦- سرحان العباسي، قيم التسامح ضمانة للتعايش في المجتمع، مجموعة باحثين، رؤية في اشكاليات البناء والاندماج الاجتماعي، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١٣.

٧- صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢، بيروت،

٨- صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق. أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف ١٩٥٨-١٩٩٢، بغداد،٢٠٠٤.

٩- محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف ، ط١، بيروت، ٢٠١١

١٠- محمد الغروي، المرجعية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٥.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

١- عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، حركة التيار الاسلامي النجفي ١٩٠٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.

٢- وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٦٤-١٩٧٠، ط١، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، بغداد، ٢٠٠٩.

ثالثاً: البحوث والدراسات المنشورة:

١- حسن خلف هاشم العلاق، المشروع الاصلاحي عند النظرية الاسلامية وأثره على الواقع السياسي العراقي ١٩١٤-١٩٢٠،-" مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٥، المجلد١، ٢٠٢٣.

٢- عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف الاشرف ،، سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب،" المعهد"،(مجلة) ، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، العدد٧، ٢٠١٥.

٣- عبد الحسين شعبان ، صراع أم جدل الهويات في العراق،-" المستقبل العربي" ،(مجلة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٩، ٢٠٠٩.

٤- ليث عصام العبيدي، السيد محمد بحر العلوم من رواد الاعتدال الديني والسياسي،-" المعهد"، (مجلة) معهد المعلمين للدراسات العليا، مؤسسة بحر العلوم الخيرية، النجف الأشرف ، العراق، العدد ١١، ٢٠٢٢.

٥- لقاء جمعة عبد الحسن الطائي، التيارات الدينية الاصلاحية أبان الدولة العثمانية وأثرها على المجتمع العراقي ١٨٧٦-١٩١٨،" مجلة كلية التربية"،(مجلة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد٤، ٢٠٢١.

٦- ساجد صبري نعمان، اهمية الخطاب الديني المعتدل وسبل الارتقاء به لبناء السلم الاجتماعي، - المؤتمر العلمي الدولي الثامن لقسم الدراسات السياسية- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، حزيران ،٢٠٢٥.

٧- سعد سلوم، المسيحون في العراق، قراءة في الوجود والتحديات الراهنة -" نشرة الرأي الاخر"، وحدة البحوث ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

٨- مختار لاماني، الاقليات في العراق- الضحية الاخرى،-" المستقبل العربي" ،(مجلة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٩، السنة ٣٢ ،٢٠٠٩.

رابعاً: المجلات العلمية والصحف:

١- " الموسم" ، (مجلة)، اكاديمية الكوفة، هولندا، العدد ٣٧-٣٨ ،١٩٩٨.

٢- " الموقف السياسي"،(مجلة) ، العتبة الحسينية المقدسة، ديوان الوقف الشيعي، العراق، العدد ٢ ، ٢٠١٥.